

Distr.: General
20 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد جون بيبير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والعميد عمرو ناماتا غازاما، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وسعادة السيد محمد فتحي أحمد إدريس، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس - تونس، وكينيا، والنيجر - وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجلسة التي عقدت عن طريق التداول بالفيديو بشأن "السلام والأمن في أفريقيا" يوم الثلاثاء 18 أيار/مايو 2021. كما أدلى معالي السيد عمر بن داود، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشابيين خارج تشاد.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون بيري لأكروا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن.

لقد تكثفت مكافحة الجماعات المسلحة الإرهابية في المنطقة واستمرت في التعبئة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية، منذ المناقشة السابقة التي عقدها مجلس الأمن بشأن القوة المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر S/2020/1126)، على الرغم من استمرار سياق جائحة مرض فيروس كورونا. وفي شهادة على هذا الالتزام الدولي، تعمل فرقة العمل تاكوبا الآن بكامل طاقتها وتدعم القوات المسلحة المالية في القتال. وتتقضي مواجهة التحديات الرهيبة في المنطقة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، ويظل التنسيق بين الجهات الأمنية الفاعلة في الميدان أمراً بالغ الأهمية.

وتظل القوة المشتركة تشكل جزءاً حيوياً من الاستجابات الأمنية للتصدي للجماعات المسلحة المتطرفة في المنطقة، إلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والسلع غير المشروعة والأسلحة والمخدرات. وقد واصلت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعزيز قدراتها العملية. وقد بدأت المرحلة الهجومية لعملية ساما 2 في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر واستمرت حتى بداية كانون الثاني/يناير. وأطلقت القوة المشتركة عملية "ساما 3" في آذار/مارس بهدف تعزيز وتوطيد نتائج عمليتي "ساما 1 و 2"، مدعومة بقدرات إضافية عقب نشر الكتيبة الثامنة من الجيش التشادي في بداية آذار/مارس.

وفي ذلك السياق، ستتألف ملاحظاتي من تقييم الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على مدى الأشهر القليلة الماضية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في الوقت الذي واصلت فيه توسيع وتيرة عملياتها في بيئة أمنية تزداد تحدياً.

وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي للكتائب السبع العاملة تحت قيادة القوة المشتركة، في إطار ولايتها. وقد تم حتى الآن الوفاء بجميع الطلبات المقدمة من القوة المشتركة فيما يتعلق بزيوت المحركات النفطية وإجلاء المصابين. وظل الدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حاسماً بالنسبة لعمليات القوة، ولا سيما في قطاع الوسط. وقد ثبت أن توفير البعثة المواد الاستهلاكية لدعم الحياة أمر بالغ الأهمية في دعم القوة المشتركة، حيث أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بقدراتها التشغيلية واللوجستية في توفير الإمدادات لقواتها - وهي مشكلة تفاقت بسبب عدم وجود وسائل نقل مناسبة.

وسيكون تعزيز عنصر الشرطة في القوة المشتركة مستقبلاً خطوة هامة ليس فقط نحو تحسين الرقابة على العمليات العسكرية بل كذلك لربطها ببناء الدولة ودعم قطاع العدالة وإصلاح السجون، فضلاً عن الجهود المبذولة في إطار الامتثال لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، سجل تفعيل عنصر الشرطة بعض التقدم فيما يتعلق بوحدة التحقيق الخاصة. وفيما يتعلق بوحدة الشرطة العسكرية، تم نشر الدرك

الـ 13 لكل كتيبة داخل كتائبهم، بالإضافة إلى 11 من أفراد الدرك في الكتيبة الثانية في تشاد، وهم يعملون في معظم الأحيان.

وبالانتقال إلى تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للقوة المشتركة وسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، من المهم ملاحظة أنه في حين لا تزال بعض جوانب العمل الأساسي معلقة، اتخذت القوة المشتركة خطوات هامة في الاتجاه الصحيح، لا سيما فيما يتعلق بتدابير التخفيف التي يجري اتخاذها نتيجة لاستمرار إنشاء إطار الامتثال.

وفي الآونة الأخيرة، برهنت القوة المشتركة وسلطات تشاد والنيجر على التزامها بالتحقيق في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالعنف الجنسي التي أبلغ أنه ارتكبها أفراد الكتيبة التشادية الثامنة من القوة المنتشرة في النيجر في أواخر آذار/مارس والملاحقة القضائية عليها. إن إجراءاتها الاستباقية جديرة بالثناء، إذ أنها تشهد على مهنتها ومسؤوليتها القيادية وتدل على التقدم الهام الذي أحرزته القوة المشتركة في تفعيل إطار امتثالها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان التي أود كذلك أن أشيد بدورها.

غير أنه ينبغي لنا أن نعترف بأن حالة حقوق الإنسان في منطقة الساحل تتدهور بشكل كبير بسبب تصاعد النزاع واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن قوات الأمن ترتكبها أثناء مكافحة الإرهاب. إن إطار الامتثال وسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ضروريان لبناء قدرات القوات الخاضعة لقيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان، غير أن هذه الجهود تسعى طويل الأجل. ولذلك، أشجع جميع الشركاء على تعزيز مساعدتهم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان دعماً للقوة المشتركة. إن دعمنا الجماعي القوي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين شرط أساسي لكسب الحرب ضد الإرهاب.

وينبغي الاعتراف بأن الأمم المتحدة ككل تؤدي دوراً هاماً في تنفيذ سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، مع توفير الدعم للقوة المشتركة في الوقت نفسه. ولكن من المرجح أن يكون لدى الأمم المتحدة ظهوراً ونفوذاً أقل على الدعم وتنفيذ السياسة، بوجود متعاقدين من القطاع الخاص.

وستجري الأمانة العامة تقييماً للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، بناءً على طلب المجلس، بموجب القرار 2531 (2020) في أوائل عام 2021. وقد سلط التقييم الضوء على التقدم المحرز في هذا الصدد، بل سلط الضوء كذلك على التحديات التي تواجه تنفيذ ولاية الدعم المعززة.

أولاً، بقدر ما نشيد بالاتحاد الأوروبي على دعمه الحيوي للقوة المشتركة، فإن مسألة إمكانية التنبؤ بالتمويل لا تزال تثير القلق. وتواصل الأمم المتحدة، إلى جانب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والشركاء الآخرين، الدعوة إلى تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. إن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تضطلع بدور حاسم في الاستجابة الإقليمية للتطرف العنيف. ومن الضروري في هذا الصدد أن تتلقى المساعدة التي تحتاج إليها لتنفيذ المهام التي كلفت بها.

وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي يعتمد فيه النموذج الحالي على التخطيط الفصلي لتوفير المواد الاستهلاكية لدعم الحياة، أشارت القوة المشتركة إلى أن التوقعات التفصيلية للاحتياجات لا تزال تشكل تحدياً في سياق العمليات التفاعلية في بيئة شديدة التقلب. ولكن للأسف، لا يوفر نموذج الدعم الحالي مجالاً كبيراً للمرونة.

في بعض الحالات، يبدو أن القوة المشتركة تفتقر إلى القدرة على جمع المواد الاستهلاكية التي يتم تسليمها لدعم الحياة من نقاط تجميع معينة في مالي. وفي حالات أخرى، أفيد بأن المواد الاستهلاكية لدعم الحياة تم جمعها وتسليمها ولكنها لم تصل إلى الكتائب، مما يشير إلى عدم اقتدار القوة المشتركة على قطع مسافات طويلة لإيصال الإمدادات.

ومنذ انعقاد قمة باو في كانون الثاني/يناير 2020، فإن تعزيز الجيوش الوطنية، والنشر المؤقت لـ 600 جندي فرنسي إضافي في عملية برخان، وتحسين التنسيق بين الجيوش الوطنية، وعملية برخان، والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع احترام ولايات كل منها، ونشر قوة تاكوبا، مكن من تحقيق نتائج في مكافحة الإرهاب في المنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم المشجع، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب أن ندرك العواقب الوخيمة للحالة الأمنية على السكان، وكذلك المخاطر التي تهدد بقية غرب أفريقيا إذا لم تعالج الحالة في منطقة الساحل على النحو الواجب.

بينما تستمر النداءات من أجل توفير موارد إضافية لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب، هناك أيضا دعوات لزيادة التعبئة للتصدي للفقير والأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تواجه المنطقة حاليا. إن تعزيز القوة المشتركة ما هو إلا أحد السبل العديدة التي يمكن بها للمجتمع الدولي تقديم الدعم.

انطلاقا من هذه الروح، أرحب بآليات التنسيق المعززة التي يقترح ائتلاف الساحل تنفيذها، والتي ستسمح لجميع الشركاء الدوليين بالاستفادة من مزاياهم النسبية والعمل معا بشكل أكثر فعالية في مجالات التنمية والحكم الرشيد والمساعدة الإنسانية والأمن.

وفي ضوء الحالة في منطقة الساحل، يجب أن يكون المجتمع الدولي مدفوعا بمسؤولية مشتركة عن العمل بسرعة، وأن يعمل جنبا إلى جنب مع شعوب المنطقة وفي تضامن معها.

المرفق الثاني

إحاطة إعلامية من قائد القوة المشتركة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عومارو ناماتا غزاما

[الأصل: بالفرنسية]

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المجلس على شرف دعوته لاطلاع الأعضاء على الوضع الحالي للقوة المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل.

تم إنشاء القوة المشتركة في شهر شباط/فبراير 2017 للمساعدة في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

خلال السنوات الأربع الماضية، عملت القوة المشتركة أولا على تشكيل القوات ونشرها، ثم عملت تدريجيا على تفعيل قدرات القوة، بدعم دولي، لاستكمال الجهود الفردية والجماعية للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومنذ السنة الثالثة، واصلت العمل على زيادة قوتها وخبرتها التشغيلية.

بدأت القوة المشتركة ولايتها الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأحرزت بالفعل تقدما كبيرا، لا سيما في مجالي العمليات والشراكات. ومع ذلك، لا تزال أمامها تحديات عديدة يتعين عليها مواجهتها.

لتقديم مزيد من المعلومات عن القوة المشتركة، أقترح تناول النقاط التالية: أولا، نشأة وتنظيم القوة المشتركة؛ ثانيا، أعمالها والتقدم الذي أحرزته مؤخرا حتى الآن؛ وثالثا، الطريق الذي أمامنا والتحديات الكبيرة.

إن القوة المشتركة أحد الهياكل الساحلية للمؤسسة المشتركة المعروفة باسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدول الأعضاء فيها هي: بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد. وقد أنيطت ولاية القوة المشتركة بمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهو جزء من الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

إن القوة المشتركة لديها قدرة أولية من القوات مأذون بها قوامها 5 000 فرد، ولديها أربعة مقرات متعددة الجنسيات؛ ومؤلفة من سبع كتائب، كل كتيبة منها عليها رئيس؛ وسبع وحدات تحقيق متخصصة، تتألف من عنصر الشرطة في القوة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تم للتو نشر الكتيبة الثامنة من القوة المشتركة، من تشاد، في قطاع الوسط فيما يسمى بمنطقة الحدود الثلاثية.

يقدم الدعم اللوجستي والمالي على النحو التالي:

أولا، إن البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مسؤولة عن دعم القوات التي توفرها للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من خلال سلسلة اللوجستيات الوطنية.

ثانيا، يتم تقديم دعم لوجستي إضافي من خلال الاتفاق التقني بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية.

ثالثا، في حالات نادرة، تقدم عملية برخان هذا الدعم أيضا، وفقا للأحكام المبينة في بروتوكول الدعم المتبادل بين القوة المشتركة وعملية برخان.

وكما يتبين للمجلس، فإن هذا نظام دعم عويص، على أقل تقدير، ولا تزال استدامته هشة. وهو نظام لا تقدم فيه قيادة القوة بمفردها الدعم لقواتها. إذ ليس لديها القيادة الكاملة على وحداتها، بل فقط السيطرة التشغيلية.

ويعلم المجلس، كما نعلم نحن، أن القضاء على الإرهاب كفاح طويل الأجل ووضع أفضل جيوش العالم على المحك حيثما كان التدخل ضروريا. والحالة في منطقة الساحل، التي تركز على مالي وحولها، مع العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين نعرفهم جميعا، مثال نموذجي على هذه الحقيقة.

ما برحت الحالة الأمنية، منذ كانون الثاني/يناير 2020 وحتى الآن، تبعث على القلق الشديد نظرا للعدد الكبير من حوادث العنف التي كثيرا ما تقع. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن الصراعات بين القبائل والأعراق قد تفاقمت في بعض المناطق لأنه كثيرا ما تستغلها جماعات مسلحة مختلفة.

أما وإن انتقل الآن إلى العمليات التي أجريت، فيجب علي أن أذكر أنه بعد وضع المبادئ التوجيهية الأولية والخطوط العريضة لخطتي التشغيلية عندما توليت منصبي في آب/أغسطس 2019، شرعت في التخطيط للعمليات وتنفيذها بما يتماشى مع ولايتنا. لقد وضعنا مبادئ توجيهية على أساس خطة الحملة للفترة من آب/أغسطس 2019 إلى آب/أغسطس 2021.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة في تنسيق العمليات المستقبلية للقوة المشتركة مع مختلف الجهود التي تبذلها الجيوش الوطنية والقوات الشريكة، أي عملية برخان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن الواضح أيضا أن خطة الحملة هذه تهدف إلى تغيير وضع القوة المشتركة وشكلها لجعلها أكثر واقعية وفعالية من أجل معالجة تدهور الحالة الأمنية على نحو أفضل، ولا سيما في وسط المنطقة التي تعمل فيها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أما فيما يتعلق بالعمليات، فقد قامت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل منذ إنشائها وحتى الآن بتنفيذ 25 عملية، بما في ذلك 11 عملية رئيسية نُفذت منذ نهاية عام 2019 وحتى الآن، وكانت نتائجها في إزالة التلوث من حيزنا المشترك جديرة بالملاحظة.

بالإضافة إلى مئات الإرهابيين الذين تم تحييدهم وتعطيل جزء كبير من قدراتهم اللوجستية من خلال مصادرة أو تدمير كميات كبيرة من المواد، هناك مثال آخر على التقدم المحرز يمثل 79 شخصا اعتقلوا أو تم القبض عليهم في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، ويجري حاليا تقديمهم إلى العدالة. وهذا يعطي فكرة عن التقدم الكبير المحرز في مجال العمليات.

وفيما يتعلق بدعم الشراكات الدولية، فبالإضافة إلى الجهود الوطنية التي تبذلها دولنا الأعضاء الخمس، يغطي الدعم المقدم من الشراكات الدولية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مجالات عديدة.

ففي مجال التدريب، يتمثل الشركاء الرئيسيون للقوة المشتركة في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل، وشعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتوفر أموال الاتحاد الأوروبي الدعم لتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان، الذي تتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسؤوليته من خلال مكتبها في البعثة.

ويُقدم الدعم اللوجستي التشغيلي من خلال آلية تُعرف باسم "الدعم الإضافي" بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهي آلية تتولى البعثة مسؤوليتها. وهناك تقدم محرز على تلك الجبهة - وإن كان بطيئا - فضلا عن التدابير التي اتخذت لتحسين الوضع، لا سيما تمشيا مع الأحكام الجديدة للقرار 2531 (2020). وهذا الدعم جدير بالترحيب ولكنه لا يزال غير كاف من نواح عديدة.

ويُوفر الدعم لمعدات القوة المشتركة وخدماتها والبنية التحتية بطريقتين رئيسيتين - الدعم الثنائي المُقدم من خلال الهياكل الوطنية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدعم المباشر للقوة المشتركة. هذا علاوة على أن قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا تتدخل، بصورة غير مباشرة في كثير من الأحيان، لمساعدة القوة المشتركة بدعم المعدات وتوفير الخدمات.

وأخيرا، تقدم عملية برخان دعما عملياتيا بحثا للقوة المشتركة، مثل تقديم الدعم الجوي (لأغراض الاستخبارات والاستطلاع، والدعم الجوي، وعمليات النقل) وتوريد حصص الإعاشة الميدانية.

ولا يذكر تقرير الأمين العام (2021/442) سوى القليل جدا عن التقدم الذي أحرزناه. أولا، بُسّطت إجراءات العمليات المنسقة و/أو المشتركة مع القوات الوطنية والقوات الشريكة، وهو جزء أساسي من خطة حملتنا، كما حققنا نجاحا حقيقيا في مجالي التعاون والتنسيق، على جميع المستويات.

وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الأنشطة العملية، ما فتئنا نحزز تقدما منذ فترة على عدة جبهات رئيسية.

ويتعلق أولى أوجه هذا التقدم بالتغييرات في الوضع والشكل، وهو أيضا أحد الأهداف العملية الرئيسية لخطة حملتنا. وقد قُطعت أشواط بعيدة في تحقيق ذلك الهدف.

ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية الأخرى في المواءمة الفعالة بين الأنشطة والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، وهو ما حققناه عن طريق تبسيط العمليات المنسقة و/أو المشتركة.

وأخيرا وليس آخرا، أحرز تقدم في مجال احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين، أولا من خلال التنفيذ العملي للإجراءات التشغيلية الدائمة للتحقيقات الداخلية للقوة المشتركة، وثانيا عن طريق إنشاء الخلية المعنية بتحديد الخسائر في صفوف المدنيين وتتبعها وتحليلها. وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تجاوزت القوة المشتركة مرحلة التعلم وترسخت في مرحلة الإمساك بزمام الأمور.

أما بالنسبة للتحديات الرئيسية الماثلة أمامنا، تجدر الإشارة إلى أنه من منظور عملي، يمكننا أن نقول بشكل قاطع إننا وصلنا إلى وضع مرض. غير أنه فيما يتعلق بقدراتنا، هناك نقطتان تستحقان اهتماما خاصا وينبغي التذكير أيضا بأن مسألة التمويل المستدام لا تزال تشكل تحديا.

أولا، لا تملك القوة المشتركة قدرة جوية خاصة بها، على الرغم من أن المعركة الحالية لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تُدار بفعالية بدون تلك القدرة الإضافية.

ثانيا، يكمن القصور الرئيسي الآخر في القوة المشتركة في نظامها الاستخباراتي.

وبالنظر إلى هذين التحديين في مجال القدرات وإلى أن أصبح أكثر استقلالية، فإن الاحتياجات العملية الملحة حاليا، بالإضافة إلى الجهود الوطنية الهامة الأخرى، تُحتم علينا أن نواصل العمل مع الشركاء العمليتين في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أننا لا نزال نعتمد عليهم اعتمادا كبيرا.

وفي الختام، فيما يتعلق بمسألة الدعم الشامل للقوة المشتركة، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من مختلف أنواع الدعم الدولي المعلن عنها، التي غالبا ما يكون تنفيذها بطيئا، فإن بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تواصل تقديم تضحيات محلية كبيرة. ولذلك حان وقت التذكير بضرورة إيجاد طريقة لضمان نظام تمويل مستدام للقوة المشتركة. ويتمثل الحل الأكثر استدامة في إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة يوفر الدعم اللوجستي والعملياتي والتكتيكي والاستراتيجي للقوة المشتركة، ويُمول من المساهمات المقررة والتطوعية على حد سواء.

وباختصار، من الجلي أنه قد أحرز تقدم كبير. وقد ضُمت المبادئ التوجيهية لتقود القوة المشتركة في اتجاه أكثر واقعية وبرامانية.

وقد نجحت جهود القوة المشتركة إلى حد كبير في مجال العمليات العسكرية والعلاقات مع الشركاء، بحيث تبدو اليوم قوة حقيقية تتزايد مصداقيتها في منطقة الساحل.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مطروحة.

ومع استمرار تطور العمليات في منطقة مسؤولية القوة المشتركة، هناك حاجة جلية إلى مواصلة الدينامية الحالية للتنسيق وتقاسم القدرات.

ولذلك، أعتزم الفرصة، إذا جاز لي، لتذكير المجلس بأنه يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية لتعبئة الموارد المادية والمالية، وفقا للالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، من أجل إنشاء سبيل الدعم الأكثر استدامة، وهو ما نأمل ونرجوه جميعا، في آخر المطاف. والهدف هو القضاء بنجاح على الآفات التي تعاني منها بلداننا الآن - التي تُغرقها في الحداد وتهدد الاستقرار الدولي.

إحاطة رئيس لجنة بناء السلام، محمد فتحي أحمد إدريس

أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس مجلس الأمن وأعضائه على دعوتي لتقديم إحاطة لهم بشأن استمرار مشاركة لجنة بناء السلام في السعي إلى بناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل. وأود، أولاً وقبل كل شيء، أن أتقدم بتعازي إلى حكومة تشاد وشعبها للوفاة المأساوية للرئيس إدريس ديبي إتنو في 19 نيسان/أبريل. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية أهمية استعادة الاستقرار والنظام الدستوري في تشاد، وهو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الأوسع نطاقاً.

وندرج جميعاً مدى تعقد الحالة في منطقة الساحل، فهي أكثر سوءاً من أي وقت مضى. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة من خلال نهج طويل الأجل وشامل ومتكامل إزاء استدامة السلام والتنمية.

وتماشياً مع الانخراط طويل الأمد للجنة بناء السلام في دعم منطقة الساحل، اجتمعت اللجنة في 28 نيسان/أبريل لمناقشة اتجاهات السلام والتنمية منذ آخر مشاركة لها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وأقرت اللجنة بالعبء الذي يثقل كاهل الميزانية من جراء زيادة النفقات الأمنية وانخفاض تحصيل الإيرادات في عدة بلدان في منطقة الساحل، في وقت تحد فيه جائحة مرض فيروس كورونا أيضاً من الموارد. ودعت اللجنة إلى زيادة التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في مجالات الأمن والتنمية والشؤون الإنسانية في المنطقة من أجل ضمان فعالية الجهود الم بذولة لتلبية احتياجات البرامج وتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال وضع نظام مشترك لإدارة المعلومات واستخدامه.

وأقرت اللجنة كذلك بأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تظل إطاراً مفيداً لكفالة أنشطة استباقية وفعالة للأمن المتحدة في منطقة الساحل، للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف في المنطقة ودوافعهما. ورحبت بالدعم المستمر من صندوق الأمين العام لبناء السلام للاستثمارات عبر الحدود وتمكين النساء والشباب. وشجعت اللجنة مراراً على تنسيق الجهود من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ورحبت بتعيين السيد عبد الله مار ديي مؤخراً منسقاً خاصاً للتنمية في منطقة الساحل.

ودعمت اللجنة خلال السنوات القليلة الماضية جهود بناء السلام في بوركينا فاسو، بناء على طلب الحكومة وتحت قيادتها. وقد شجعت اللجنة على اتخاذ إجراءات متسقة من قبل الأمم المتحدة ونسقت الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام، وحشدت أكثر من 400 مليون دولار من أعضاء لجنة بناء السلام دعماً لأولويات البلد في مجال بناء السلام في عام 2020. وعقب ذلك أصبحت بوركينا فاسو أول بلد يستفيد من مخصصات البنك الدولي للوقاية والقدرة على الصمود، ضمن حافظته لتقديم الدعم في حالات الهشاشة والنزاع والعنف. وأود أن أشجع الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالنيابة عن اللجنة، على بناء ذلك النهج مع الدول الأخرى في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع التركيز على التحليل المشترك للنزاع والاستجابة.

وترحب اللجنة بدور التحالف من أجل الساحل في تعزيز نهج موحد ومنسق يهدف إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات العسكرية لدول الساحل ودعم استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم وتعزيز

المساعدة الإنمائية. وتؤيد اللجنة الدعوة التي وجهت في 16 شباط/فبراير، أثناء مؤتمر قمة نجامينا لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى زيادة عدد المدنيين تكملة للجهود العسكرية، وبهدف تعزيز المبادرات المتسقة للتنمية والعمل الإنساني والحكم الرشيد، ما يعزز بالتالي الاستقلال الاقتصادي للسكان. وخلال اجتماع لجنة بناء السلام، شدد السيد ديي على أهمية هذا النهج، بما في ذلك من خلال تعزيز الاستثمارات في المناطق النائية.

وللمساعدة على تعزيز جهود بناء السلام الوطنية والإقليمية في منطقة الساحل، تشجع اللجنة على اتخاذ إجراءات أكثر إحكاما واتساقا، فضلا عن إقامة شراكات أقوى، تمشيا مع أولويات بناء السلام الوطنية والإقليمية. وقد ناشدت دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ذلك الصدد تقديم دعم دولي لبرنامج استثماراتها ذات الأولوية.

ودعت اللجنة كذلك إلى اتخاذ تدابير إضافية لتمكين النساء والشباب من الاضطلاع بأدوار قيادية في مبادرات بناء السلام وتعزيز دورهم في هياكل الحوكمة. وفي ذلك الصدد، قدمت السيدة فاتشيماناييا من منظمة وراكا غير الحكومية التي تتخذ من النيجر مقرا لها، خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، أمثلة على تغيير إيجابي في النيجر تحقق بتمكين النساء والشباب، بما في ذلك من خلال مبادرات تهدف إلى بناء المرونة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية، فضلا عن التماسك والثقة، بتوفير التدريب المجتمعي وتعزيز التعايش السلمي والتسامح وتحسين سبل العيش المستدامة.

ورحبت اللجنة بالإسهامات المقدمة إلى آلية ليبتاكو - غورما، فضلا عن مبادرة الجدار الأخضر التي قام بها البنك الدولي ومبادرة "من الصحراء إلى السلطة" التي يتخذها مصرف التنمية الأفريقي، وتدعو إلى المزيد من الاستثمارات الهيكلية في منطقة الساحل، بما في ذلك التصدي للتحديات المتصلة بالتدهور البيئي وتغير المناخ.

وقد أقرت اللجنة بالإسهام القيم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي في بناء السلام في مالي والمنطقة، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم إلى القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب بالقيادة التي أبدتها الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية في مواجهة ومكافحة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية المنظمة.

إننا ندين لسكان منطقة الساحل، بعد جيلين من العمل الدولي في المنطقة، بكفالة تحقيق عوائد حقيقة وإحداث أثر. وتضطلع اللجنة بدور مهم في ذلك الصدد في استكمال تركيز مجلس الأمن على السلام والأمن بتعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع النظام الإنمائي، ودعم تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية. ولذلك ستواصل اللجنة تشجيع المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وإعادة بناء السلام والاستقرار اللذين تمس الحاجة إليهما.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشكر وكيل الأمين العام، لأكروا، والقائد ناماتا، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسفير إدريس، بصفتهم رئيساً للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم. ونرحب بالسيد عمر بن داود، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشابيين خارج تشاد، في جلسة اليوم.

أولاً، أود أن أتقدم بخالص التعازي إلى وزير الدولة عمر بن داود ومن خلاله إلى حكومة وشعب تشاد عقب الوفاة المأساوية للرئيس التشادي السابق إدريس ديبي إتنو.

ردا على تقرير الأمين العام (S/2021/442) والإحاطات التي استمعنا إليها اليوم، وكذلك الآراء المهمة التي أعربت عنها النيجر وغيرها من الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أود أن أثير النقاط التالية.

أولاً، من المهم تعزيز التنسيق والتعاون من أجل تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب. فقد استمر الوضع الأمني في منطقة الساحل في التدهور لبعض الوقت. وتسببت الأنشطة الإرهابية في خسائر فادحة، وأسفرت عن تشريد أعداد كبيرة وتسببت في إحداث أثار غير مباشرة. ويساور الصين قلق بالغ إزاء الحالة، وتشكر بإخلاص بلدان المنطقة والقوة المشتركة على تنفيذها للنشاطات لمكافحة الإرهاب وتحقيق عدد من الأهداف.

فقد أضافت تشاد 1 200 فرد عسكري إلى القوة المشتركة، ما يبرهن تماماً على الدور المهم الذي تضطلع به تشاد في مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وأعلن الاتحاد الأفريقي أنه سيرسل 3 000 جندي احتياطي إلى منطقة الساحل، ما يؤدي إلى تعزيز القوة الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وتحيط الصين علماً بالعمليات ذات الصلة التي تقوم بها البلدان الأوروبية في منطقة الساحل وتأمل أن تعزز هذه العمليات التنسيق والتعاون مع القوة المشتركة من أجل تحقيق نتائج أفضل. إن التأثير غير المباشر للنزاع في ليبيا عامل مهم في تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل. ويجب أن يتم انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا بطريقة سريعة وفي الوقت ذاته منظمة ومرتبقة لتجنب المزيد من الآثار السلبية على الأمن الإقليمي.

ثانياً، يجب زيادة الدعم الدولي لمعالجة شواغل القوة المشتركة. ونقص التمويل عائق رئيسي أمام اضطلاع القوة المشتركة بدور أكبر. وتؤيد الصين تقديم دعم مالي مستدام يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة. وقد قدمنا 300 مليون يوان من خلال قنوات ثنائية لمساعدة القوة المشتركة، جاري ترتيب دفعها. فالقوة المشتركة عملية إقليمية لمكافحة الإرهاب أذن بها الاتحاد الأفريقي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً كبيراً. ونتطلع إلى استمرار الدعم القوي من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من الدول الأعضاء ذات الصلة.

وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعماً لوجستياً للقوة المشتركة. ويؤمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، ضمن مساعيها للوفاء بولايتها الأساسية، على زيادة تحسين برنامج الدعم اللوجستي إلى أقصى حد، بتنسيق وثيق مع القوة المشتركة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتؤيد الصين جميع الأطراف في تعزيز الاتصالات وإيجاد حل يستجيب للسياق الإقليمي الحالي ويلبي احتياجات القوة المشتركة ويأخذ في الاعتبار الشواغل السياسية والقانونية لجميع الأطراف. ويجب أن تقبل جميع الأطراف هذا الحل أيضاً.

ثالثاً، يجب اتخاذ تدابير شاملة للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. فلا يمكن حل التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل بالكامل بالوسائل العسكرية وحدها. ويجب أن ننتعمق في الأسباب الجذرية للصراعات؛ مع التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة، مثل قضايا التنمية الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والتدهور البيئي، والصراعات العرقية؛ وتنفيذ سياسات شاملة من أجل وصف الدواء المناسب.

والصين تدعم جهود الشركاء الدوليين ولجنة بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الحالة في منطقة الساحل، وأن تضع وتروج لاستراتيجية إنمائية شاملة، وأن تزيد الاستثمار من المؤسسات الدولية ذات الصلة في المنطقة، وأن تبذل جهوداً مشتركة على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة لتحقيق السلام الدائم والتنمية في المنطقة. ويجب أن نواصل بذل الجهود في هذا الصدد. وبمبادرة من الصين، سيعقد مجلس الأمن غداً اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تعزيز إعادة الإعمار في أفريقيا بعد الجائحة والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع. ونعتقد أن ذلك سيشجع المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات التي تواجهها أفريقيا في سياق الوباء، ومساعدة أفريقيا على التعجيل بإعادة الإعمار بعد الوباء وحل الأسباب الجذرية للصراعات.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل الجهود لضمان الاستقرار والازدهار والتنمية على المدى الطويل في منطقة الساحل.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر مقدمي الإحاطات على رؤيتهم بشأن المستجدات في منطقة الساحل وتنشيط القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ومن دواعي القلق البالغ أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال تتدهور على الرغم من الجهود المستمرة لقوات الأمن الإقليمية والدولية. إن الزيادة المبلغ عنها في الهجمات ضد المدنيين تجعل الدعوة إلى ترسيخ الطفرة المدنية أكثر أهمية من أي وقت مضى، كما أعرب عنها خلال مؤتمر قمة نجامينا المعقودة في شباط/فبراير. ولا يمكن حماية السكان المدنيين حماية فعالة إلا عند استعادة وجود الدولة الموثوق به عبر أراضي بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة الوجود الأمني، بل والشرطة والمؤسسات القضائية.

ونشيد بدور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنسيق وتعبئة الدعم التشغيلي والاستراتيجي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. والملكية الإقليمية والوطنية لجهود مكافحة الإرهاب أمر حاسم لنجاحها.

ومن الواضح أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل جهد مشترك تقوم به قوات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية. ولضمان فعاليته، علينا أن نبقى اهتمامنا مركزا على التنسيق. إن تبادل المعلومات ذات الصلة أمر ذو أهمية رئيسية، وكذلك ضمان خطوط أوامر واضحة.

ولا تزال إستونيا ملتزمة بدورها في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ونحن نساهم بأفراد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان التي تقودها فرنسا، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، كما نساهم ماليا في صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لأفريقيا. وإستونيا أيضا جزء من فرقة العمل تاكوبا، التي حققت مؤخرا كامل طاقتها التشغيلية.

ومما يشجعنا زيادة تعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكعضو في الاتحاد الأوروبي، يسرنا أن الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي سمح للبعثة المتكاملة بتقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة. ونسلم أيضا بالنداءات التي وجهتها دول المنطقة لضمان تمويل أكثر قابلية للتنبؤ واستدامة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن جانبنا، نحن منفتحون على إجراء مناقشات بشأن حلول أكثر شمولاً لتلك المسألة.

وتشاطر إستونيا القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/442) إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن قوات الأمن ارتكبتها خلال أنشطة مكافحة الإرهاب. ونرحب بالإعلانات الفورية للقوة المشتركة ودول المنطقة لإجراء تحقيقات، ونشدد على ضرورة إجراء جميع التحقيقات بصورة شاملة وكاملة. إن تعزيز الثقة بين الدولة والسكان أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، من الضروري التحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبيها بصورة كاملة.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في منطقة الساحل إلا عندما تعالج الأسباب الجذرية للصراع بفعالية، إلى جانب الجهود العسكرية. وهناك قضايا معينة تؤدي إلى تفاقم المظالم القائمة، مثل الآثار السلبية لتغير المناخ والأثر الاقتصادي لمرض الفيروس التاجي، تحتاج إلى معالجة. ومن الأهمية بمكان تمكين المرأة

بضمان مشاركتها الكاملة والفعالة والهادفة في جميع جوانب المجتمع. ويحتاج الأطفال والشباب إلى الحصول الآمن على التعليم، الذي سيوفر بديلاً لحياة الفقر والعنف.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم. وأرحب على وجه الخصوص بوزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج في تشاد، السيد عمر بن داود، والعميد ناماتا، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة في منطقة الساحل تثير قلقاً بالغاً. وتواصل الجماعات الإرهابية ارتكاب أعمال العنف وتسعى إلى توسيع نطاق انتشارها، رغم أنها تضررت بشدة. ويمتد التهديد الآن إلى جنوب مالي، فضلاً عن كوت ديفوار وغانا وتوغو وبنين. وقد أدت آثار الفقر وتغير المناخ إلى تفاقم تلك التوترات. وعلى الرغم من جهودنا، فإن الأزمة الإنسانية تزداد سوءاً. إن ما مجموعه 29 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الطارئة - بزيادة 5 ملايين شخص عن العام الماضي و 10 000 شخص آخرين كل يوم منذ كانون الثاني/يناير. وازداد عدد المشردين داخلياً واللجوءيين وازداد انعدام الأمن الغذائي أيضاً. وهناك حوالي 5 000 مدرسة أغلقت أبوابها أو لا تعمل.

وتتطلب تلك الحالة اتخاذ إجراءات متزامنة لمعالجة جميع جوانب المسألة - مكافحة الإرهاب، وتعزيز قوات الدفاع والأمن، واستخدام الخدمات الحكومية، ومواصلة الجهود الإنسانية والإنمائية.

أولاً وقبل كل شيء، لا تزال مكافحة الإرهاب حاسمة الأهمية. وقد واصلت قوة برخان عملياتها خلال الأشهر الستة الماضية بالتنسيق الوثيق مع شركائها، مما مكن من مواصلة الضغط على الجماعات الإرهابية والحد من قدراتها. وتواصل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تخطيط وتنفيذ عملياتها، بما في ذلك عملية ساما3- الجارية في المنطقة الثلاثية الحدود.

وكان نشر الكتيبة التشادية الثامنة خطوة حاسمة إلى الأمام. وأود أن أهنئ السلطات التشادية على احترامها لذلك الالتزام. وشهدنا أيضاً استجابة متزايدة للقوة لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال تنفيذ إطار الامتثال، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفرقة العمل تاكوبا تعمل الآن ونتائجها الأولية مشجعة للغاية. ونرحب بالمساهمات التي قدمتها إستونيا والجمهورية التشيكية والسويد، والتي سينضم إليها قريباً شركاء أوروبيون آخرون.

ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تساعد الأمم المتحدة في تلك الجهود الإقليمية وأن تعزز دعمها للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد تعهد أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتزامات طموحة في قمة نجامينا يومي 15 و 16 شباط/فبراير. وأحرزت القوة المشتركة تقدماً من حيث الجهود التنظيمية والنتائج التشغيلية. ومع ذلك، فهي ليست مستقلة لوجستياً بعد. ونعتقد أنه من الضروري تزويدها بدعم متزايد ومستدام. وسيتم ذلك بشكل مكثف دعم تمويله الاشتراكات المقررة. وقد أعرب الأمين العام مراراً عن تأييده لهذا الحل، الذي يؤيده أيضاً الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن شأن إنشاء الآلية أن يمكن المجلس من الإشراف بشكل أفضل على عمليات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويمكننا أيضاً أن نوفر للمكتب شعبة لحقوق الإنسان تعزز نظر القوة المشتركة في تلك المسائل.

وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على لآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتنفيذها بالكامل. وندعو الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى إنجاز مناقشتهما بشأن استخدام المتعاقدين.

ويجب دعم الأعمال العسكرية بزيادة الجهود في مجالات الحكم والتنمية والمساعدة الإنسانية. وأدعو الأمم المتحدة إلى تعبئة الوكالات والصناديق والبرامج للاشتراك في تحقيق هدف الزيادة المدنية المتفق عليه في مؤتمر قمة نجامينا. وترحب فرنسا باستعداد الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد صالح عنديف، ومنسق التنمية في منطقة الساحل، السيد مار ديب، لتنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وستواصل فرنسا المشاركة الكاملة في تلك الجهود. وقد دعمت الوكالة الفرنسية للتنمية دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمبلغ 480 مليون يورو في عام 2020.

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لأكروا، ممثل إدارة عمليات السلام على إحاطته بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتطورات ذات الصلة. وأشكر أيضا السفير فتحي أحمد إدريس، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، والعميد عمرو ناماتا، قائد القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بمعالي السيد عمر بن داود، وزير الدولة للشؤون الخارجية التشادية، في الجلسة.

أود في البداية أن أشيد بالرئيس التشادي السابق، السيد إدريس ديبي إتنو، الذي ضحى بحياته في الحرب ضد الجماعات المتمردة. لقد كانت مساهمة الرئيس إدريس ديبي في الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب كبيرة وسوف نتذكرها إلى الأبد. ونسلم أيضا بالمساهمة الهامة التي قدمتها تشاد إلى مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ومن دواعي القلق أن الحالة الأمنية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تتدهور بسرعة، وهو ما يتضح من الهجمات التي شنها مؤخرا الإرهابيون والجماعات المسلحة. شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة حوادث خطيرة، بما في ذلك في منطقة تاهوا في النيجر في 21 آذار/مارس، أسفرت عن مقتل 137 مدنيا. وقد تعرضت القوات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لهجمات متزايدة. وظلت منطقة ليبتاكو - غورما ثلاثية الحدود نقطة ساخنة. وقامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بتوسيع أنشطتها. ومن دواعي القلق البالغ أن تستخدم تلك الجماعات أجهزة متفجرة يدوية الصنع، مما أسفر عن مقتل عدد من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمدينين. ولا يزال خطر انتشار هذه الجماعات في سواحل جنوب وغرب أفريقيا كبيرا. ومما يثير القلق أيضا أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت هجمات امتدت إلى حدود البلدان المجاورة.

كما واصل تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبوكو حرام توسعها حول الشاطئ الشرقي والشمالي لبحيرة تشاد. وهناك أكثر من مليوني شخص مشردين داخليا، وقد أجبرت الحالة 900 000 شخص على اللجوء إلى البلدان المجاورة. ولا تزال الأزمة الليبية التي تسببت في عدم الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الكبرى قبل عقد من الزمن تؤثر سلبا على المنطقة. كما أن وجود مقاتلين أجانب في ليبيا يؤثر سلبا على المنطقة. وتوفر الحوادث التي وقعت في تشاد دليلا واضحا على ذلك الجانب من المشكلة. ولذلك فإن الحالة الأمنية العامة هشة ومثيرة للقلق الشديد.

ومن الواضح أن الحالة في منطقة الساحل معقدة ويجب معالجتها باستجابة شاملة. وينبغي أن يصبح تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإنشاء هياكل الحكم على رأس أولويات منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم النقاط التالية إلى المجلس للنظر فيها.

أولا، على الجبهة الأمنية نقدر وندعم جهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الوطنية لبلدان الساحل الخمسة، وعملية برخان الفرنسية، وقوة تاكوبا. وقد أسهمت تلك الجهود، إلى جانب جهود حفظ السلام التي تبذلها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ونحيط علما على وجه التحديد بالتقدم الذي أحرزته القوة

المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تحقيق الاستقرار في قطاع الأوسط بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مما يهيئ الظروف لعودة القوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية.

ثانياً، لا تزال القوة المشتركة تعاني من تحديات متعددة، مثل نقص التدريب والمعدات، والنقل واللوجستيات والتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به - وكلها أعاق أداءها مهامها بالكامل. ونقدر بناء القدرات والمساعدة اللوجستية المقدمة إلى القوة المشتركة مختلف البلدان، وكذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثالثاً، إن النموذج الحالي لدعم القوة المشتركة غير كاف وغير مستدام، وهو واقع أبرزه الأمين العام في تقريره مؤخراً (S/2020/1074 و S/2021/442). كما أن المساعدة المقدمة إلى القوة المشتركة عن طريق البعثة المتكاملة في إطار الآلية القائمة لها حدودها. ويمكن أن يؤثر الإفراط في إسناد المسؤوليات للبعثة تأثيراً سلبياً على ولايتها الأساسية المتمثلة في تأمين السلام في مالي. وفي الوقت الذي يتزايد فيه التهديد الإرهابي بسرعة في مالي وينتشر نحو الجزء الجنوبي من البلد، من الأهمية بمكان أن تركز البعثة على احتواء التهديد في مالي. وينبغي معالجة العوائق التي تواجهها البعثة في تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة خارج مالي.

رابعاً، نعتقد أن الوقت قد حان لتزويد المبادرات الأمنية الإقليمية، مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بموارد كافية ومستدامة، والتدريب والدعم اللوجستي. ويمكن أن تكون استراتيجية مكافحة الإرهاب المقيدة بالموارد وصعبة للفشل. ولذلك، فإن اقتراح إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مكرس لتقديم المساعدة اللوجستية للقوة المشتركة لتابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يحظى بدعمنا ويتطلب اهتماماً جماعياً فورياً من المجلس. وعلاوة على ذلك، وبما أن تلك المبادرات تشمل جنسيات وخلفيات متعددة، لكي تكون فعالة، يلزم وضع آليات لكفالة التنسيق الداخلي الفعال والتماسك والتدريب وهايكل القيادة والسيطرة الموحدة. وعلينا أن ندعم بقوة عمليات مكافحة الإرهاب الأفريقية من خلال التمويل المستدام، بما في ذلك الاشتراكات المقررة.

خامساً، من الهام أن نعترف أولاً، عندما يتعلق الأمر بالإرهاب، بطبيعة المشكلة قبل أن نتمكن من البدء في معالجتها. وإلا سنعالجها بصورة متقطعة - وهذه وصفة للفشل. وهذا أمر أهم في وقت تزداد فيه القوى الإرهابية قوة وتنتشر في أجزاء أخرى من أفريقيا، كما اعترف بذلك مراراً في تقارير المجلس ومناقشاته. ولهذه الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل صلات قوية مع المنظمات الإرهابية الدولية، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما ممن لديهم أيدولوجيات متطرفة مماثلة. وكما لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب، لا يمكننا أن نكون فاترين في الحماس عندما يتعلق الأمر باتخاذ المجلس إجراءات حازمة في معالجة مسائل مكافحة الإرهاب. ويتعين على المجلس أن يتخذ تدابير فعالة، بما في ذلك عن طريق دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مبادراتها الأمنية. ونقدر قرار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بنشر 3 000 جندي من قوات الاتحاد الأفريقي لتعزيز القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية.

وأخيراً، ينبغي استكمال التدابير الأمنية بمعالجة المسائل المرتبطة بعدم الاستقرار في منطقة الساحل فيما يتعلق بالافتقار إلى التنمية، والفقر وسوء الإدارة وفقدان سبل العيش. ويسعدنا ملاحظة أن هذه المسائل تعالج من خلال مبادرات مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وبرنامج

الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التابع لتحالف بلدان الساحل. ويمثل تعيين المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل مؤخرا للإشراف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تطورا إيجابيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الهند لمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وما يتصل بها من مبادرات أمنية إقليمية. والهند على استعداد دائما لتقديم وتوسيع نطاق مساعدتها في مجال بناء القدرات للقوات المسلحة للبلدان المتضررة من أجل دعمها في مكافحتها للإرهاب. وكانت مبادرات الهند الأخيرة في هذا الصدد هي إدراج تشاد في برنامجنا الهندي للتدريب في مجال التعاون التقني والاقتصادي، بما في ذلك 10 دورات تدريبية عسكرية في العام الماضي، وتوفير برنامج تدريبي متخصص في الموقع في مجال مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب لما يقرب من 200 من أفراد الجيش النيجيري هذا العام. ونعتقد أنه من الهام أن يواصل المجلس تقديم كل المساعدة والدعم الممكنين إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المصلحة الشاملة للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أنا، أيضاً، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة للغاية.

إن التحديات التي تواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عديدة ومتشابكة. والآثار السلبية لتغير المناخ مندمجة في الفقر والتخلف الاقتصادي، مما يؤدي إلى نشوب النزاع القبلي وتشريد السكان. وما زالت الاحتياجات الإنسانية في المنطقة في ازدياد. وارتفاع عدد الهجمات على المدنيين أمر مقلق للغاية. وأتقدم بأحر التعازي إلى أقارب جميع الذين فقدوا أرواحهم مؤخراً، بمن فيهم أفراد قوات الأمن والمدنيون.

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل مصدر قلق ليس فقط لبلدان المنطقة ولكن لنا جميعاً. ولذلك نرحب بالجهود الإقليمية التي تقودها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتصدي للتهديدات والحفاظ على السلام والأمن.

ولا يزال الدعم العملي والوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أمراً لا غنى عنه، ولكن الطابع المؤقت لذلك الدعم يؤكد الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. ولذلك، يجب أن نعمل معاً بشكل بناء لإحراز تقدم، مع إيلاء اهتمام وثيق لآراء بلدان المنطقة.

وترحب أيرلندا بزيادة تشغيل القوة المشتركة. غير أن استمرار تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما، يؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود.

إن عمل الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإنشاء لجان تنسيق وطنية يزيدان من اتساق جهود القوة المشتركة. ومع ذلك، وكما سمعنا اليوم، لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك مسألة القيادة المزدوجة. ولمعالجة ذلك، يلزم إحراز تقدم بشأن آلية تنقادي التضارب.

ويجب أن تكون حماية المدنيين، بما في ذلك التدريب قبل الانتشار، في صميم تخطيط البعثة. وتلك خطوة حاسمة على طريق السلام المستدام. ويتطلب تحقيق ذلك احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ونشجع على اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق تلك الغاية. كما أن عنصر الشرطة الفعال، بما في ذلك وحدات التحقيق الخاصة العملية، له دور هام يؤديه.

إن التقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، تبعث على القلق العميق. وندعو القوة المشتركة إلى زيادة تبادل المعلومات بشأن أثر العمليات على المدنيين ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من القوة المشتركة. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن يحصل الناجون على العدالة وأن يحاسب الجناة.

وترحب أيرلندا بجهود الأمانة التنفيذية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن. وأود أيضاً أن

أشارك في الدعوات التي سمعتها اليوم من أجل زيادة ترشيح النساء للرتب العليا في الجيش والشرطة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه التغييرات الكمية الإيجابية والعملية ضرورية لزيادة مشاركة المرأة وزيادة الفعالية العامة للقوة المشتركة. ونطلب إلى القوة المشتركة أن تقي بالتزامها بكفالة إدماج التحليل الجنساني ومشاركة المرأة في التقييمات والتخطيط والعمليات، ونسعى إلى تعزيز الإبلاغ في هذا الصدد.

ونعتقد أن التحديات المركبة تتطلب استجابات متكاملة وشاملة يمكنها أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار - وهي استجابات تتجاوز التدخل العسكري. وللجنة بناء السلام دور حاسم وهام تؤديه في هذا الصدد. وأود أن أرحب على وجه الخصوص بحضور السفير إدريس بصفته رئيساً للجنة بناء السلام، وأن أشكره على ملاحظاته.

وفي منطقة الساحل، آثار تغير المناخ ليست نظرية. إنها حقيقية وتزيد من حدة التوترات وتزيد من خطر نشوب نزاع عنيف. وعقدت أيرلندا، إلى جانب النيجر، اجتماعاً لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن، ركز على منطقة الساحل. وبكل بساطة، إن تأثير تغير المناخ على السلام والأمن في منطقة الساحل واضح ولا يمكن تجاهله.

وختاماً، تسهم أيرلندا بنشاط في جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال نشر قوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومن خلال الاتحاد الأوروبي، ومن خلال التعاون الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف والمساعدات الإنسانية. إن سكان الساحل لهم الحق في مجتمع سلمي. وأؤكد للمجلس الدعم القوي من بلدي، أيرلندا، لتحقيق تلك الغاية.

المرفق التاسع

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا بوينزوسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والعميد ناماتا والسفير إدريس على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بوزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج، السيد عمر بن داود، في جلسة اليوم.

وتود المكسيك أن تبدأ بتقديم التعازي إلى تشاد بوفاة الرئيس إدريس ديبي.

ونحن أيضا نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به القوة مشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في التصدي للتحديات الأمنية المتنوعة والمعقدة في تلك المنطقة. ويساورنا القلق البالغ إزاء الآثار التي قد تترتب عن انعدام الأمن في منطقة الساحل على بقية القارة الأفريقية وخارجها.

ولذلك نرحب بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة في الأشهر الأخيرة، على الرغم من التحديات القائمة في مجالات اللوجستيات والنقل والإمداد. ونلاحظ أيضا النتيجة الإيجابية لعملية "ساما 2" والتعاون الجيد مع القوات الأخرى في المنطقة.

ونعتقد أن الاستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل يجب أن تركز على حماية المدنيين، الذين ما زالوا الضحايا الرئيسيين للعنف في المنطقة. ولذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنسوبة إلى جنود القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونشجب، على وجه الخصوص، حالات العنف الجنسي المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2021/442) واحتجاز القصر. وندعو أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مضاعفة جهودهم لمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونأمل أن تساعد خلية حصر وتحليل الأضرار والحوادث بين المدنيين، التي أطلقت في بداية العام، على حل هذه المسألة.

وتعتقد المكسيك أن جميع المناقشات بشأن تقديم مجلس الأمن دعماً إضافياً للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية سيكتسبن أهمية أكبر في الاعتبار أداءها في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن هذه المسألة.

وفي حين أن نطاق التحديات الأمنية في منطقة الساحل لا جدال فيه، فإننا نؤكد أنه يجب معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء التطرف والاشتباكات بين القبائل من أجل تحقيق سلام دائم. وبناء على ذلك، نرحب بزيادة العنصر المدني المتفق عليه في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في شباط/فبراير.

ونأمل أن يؤدي النهج المتمثل في خريطة طريق التحالف من أجل الساحل بسرعة إلى تمويل وإنشاء مؤسسات حكومية مسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية، التي ستكون حاسمة في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا. ومن شأن توفير الخدمات الأساسية أن يحسن الحالة الإنسانية المثيرة للقلق في المنطقة، حيث يعاني ما يقرب من 7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي.

وتعتقد المكسيك أن لجنة بناء السلام تتحمل مسؤولية رئيسية في وضع استجابة شاملة لقضايا التنمية الملحة في بلدان الساحل. وتحقيقاً لذلك، لا بد من العمل على تحسين التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكفالة أن يؤدي الشباب والنساء دوراً في صنع القرار.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

بالنيابة عن كينيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس (مجموعة 1+3)، أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيد جان بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وللعديد عمرو ناماتا غازاما، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وللسيد محمد فتحي أحمد إدريس، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً للجنة بناء السلام، على ما قدموه من بيانات ممتازة والتزامهم المستمر بتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

ونرحب أيضاً بحضور معالي السيد عمر بن داود، وزير الدولة في تشاد للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج، الذي يتولى بلده حالياً الرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وبالنيابة عن مجموعة 1+3، أود أن أشيد بالرئيس التشادي الراحل، السيد إدريس ديبي إتنو، الذي كان له ولبلده دور لا يقدر بثمن في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

وسأركز ملاحظاتي على جانبين، هما النتائج - استناداً إلى الملاحظات الوقائية الرئيسية - وتوصيات مجموعة 1+3.

أولاً، فيما يتعلق بالنتائج التي توصلنا إليها، فإن الصلة بين التنمية والأمن واضحة في منطقة الساحل، حيث يتفاعل الاثنان مع بعضهما بشكل لا ينفصل. وفيما يتعلق بالأمن، فإن التقييم الذي قدمه تقرير الأمين العام (S/2021/442) والعميد ناماتا غازاما يجسد التقدم الكبير المحرز في تفعيل القوة المشتركة. فقد أسفرت أنشطتها العسكرية عن تحييد الإرهابيين وغيرهم من المجرمين في مناطق عملياتها والقبض عليهم. وأحرز تقدم كبير في مجال احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن نشر الكتيبة التشادية الثامنة التي يبلغ قوامها 200 جندي، والتي ترفع مجموع قوام القوة المشتركة إلى 5 534 فرداً، قد بدأ بالفعل في إظهار فعاليته في منطقة الحدود الثلاثية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنسيق إيجابي بين القوات المتحالفة في الميدان، وهي القوة المشتركة والقوات المسلحة الوطنية وعملية بارخان. وقد مكن ذلك من تعطيل السلاسل اللوجستية للجماعات الإرهابية المسلحة ومن تخفيض تعداد صفوفها، مما أسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وهو أمر بالغ الأهمية.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعترف بالدعم القيم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرنسا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وتركيا، والسنغال، ورواندا، وجميع الشركاء الآخرين الذين دعموا تفعيل القوة المشتركة بطرق لا حصر لها.

يقدم ضباط الاتصال من قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا وعملية بارخان الفرنسية العاملين في إطار القوة المشتركة الدعم اليومي لقائدها.

وعلاوة على ذلك، زادت الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشكل كبير من دعمها للقوة المشتركة منذ إعادة تنظيمها. وقد أظهرت أنها قادرة على تنسيق ورصد تنفيذ إطار التعاون

بين الدول الأعضاء في دول المجموعة الخماسية. كما أظهرت استقلاليته في إدارة نظام المشتريات الخاص بها.

بيد أن هذه الإنجازات تتحقق في ظل ازدياد النقص في المعدات وضعف القدرة اللوجستية، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم كفاية التمويل والتأخير في صرف الأموال المتعهد بها. وقد أشار تقييم آلية دعم القوة المشتركة التابعة للبعثة المتكاملة إلى أن مكافحة الإرهاب بفعالية ستتوقف على وجود موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي ذكرته للتو، كان عام 2020 أكثر السنين دموية بالنسبة للمدنيين في منطقة الحدود الثلاثية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث لقي أكثر من 2 440 مدنياً وفرداً من قوات الدفاع والأمن حتفهم. وفي ذلك الصدد، تؤكد على الحاجة إلى بذل جهود جماعية واتباع نهج متكامل لمكافحة هذا الإرهاب العابر للحدود، الذي لا تزال عواقبه في أفريقيا تثير قلقاً بالغاً.

وقد ارتفع عدد النازحين داخلياً عشرين مرة في منطقة ليباكو - غورما منذ عام 2018. وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات بين القبائل تزيد من تعقيد الحالة الأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآثار السلبية لتغير المناخ لا تزال تؤثر سلباً على الحالة الإنسانية في المنطقة.

ولذلك يجب أن نواصل مراعاة العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والنزاع من أجل منع ومعالجة التحديات الناشئة عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي والعنف القبلي الناجم عن تغير المناخ، بغية تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والحد من خطر العنف.

وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من تحسين دعم البعثة للقوة المشتركة، تم إنشاء عدد من الآليات، بما في ذلك استخدام الشركات الخاصة لتقديم المواد الاستهلاكية لدعم الحياة للوحدات العاملة خارج مالي.

ويساورنا القلق إزاء التأخير في تنفيذ العقود لمدة 11 شهراً عقب اتخاذ القرار 2531 (2020)، ولا سيما إزاء حقيقة أن هذا الترتيب، في حال تنفيذه، سيؤدي إلى تكاليف إضافية للقوة المشتركة إذا لم تصل الإمدادات إلى الكتائب.

فيما يتعلق بالتنمية، تشير التصنيفات العالمية لمؤشر التنمية البشرية إلى أن بلدان الساحل، التي بلغ متوسط معدل نموها السنوي 1,2 في المائة خلال السنوات العشرين الماضية، قد تجاوزت المتوسط العالمي البالغ 0,7 في المائة لنفس الفترة. وللأسف، فإن أثر جائحة فيروس كورونا، بالاقتران بالتكلفة المالية الباهظة للدفاع عن أراضيها، قد قوض قدرتها على الاستثمار في قطاع التنمية والخدمات الاجتماعية الأساسية. لذلك، تقتضي الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى دعم تنفيذ برنامج الاستثمار ذي الأولوية المنبثق عن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل.

وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة 1+3 بتعيين السيد عبد الله مار ديي مؤخراً منسقا خاصا للأمم المتحدة للتنمية في منطقة الساحل وتشجعه على تعزيز الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالشراكة الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبلدان الساحل، والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في ضوء النتائج التي ذكرتها للتو، أود أن أتقدم بالتوصيات التالية بالنيابة عن مجموعة 1+3.

يجب أن تقتزن حتمية تجديد التنمية بحتمية التنشيط السياسي والمدني، وهو ما دعا إليه مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي انعقد في نجامينا يومي 15 و 16 شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، وبما أن السلام يصب في الصالح العام العالمي، فإن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يتحملان المسؤولية الأخلاقية عن عدم من سقوط منطقة الساحل في الهاوية.

إذا كان هذا هو هدفنا، فيجب أن نأخذ في الاعتبار التوصيات المستمرة للأمين العام، التي تستند إلى توصية آلية الدعم التابعة للبعثة لإنشاء مكتب دعم للأمم المتحدة لتقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي. وهذا هو الخيار الوحيد الذي يمنع المنطقة من السقوط في الهاوية، نظرا إلى أن اثنتين من هذه الدول تواجهان أزمات داخلية نتيجة الحالة في ليبيا، بالإضافة إلى انعدام الأمن المتزايد الذي تواجهه الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وإذا كان هذا هو هدفنا، فيجب أن نلتفت إلى توصيات الأمين العام استنادا إلى تقييمات آلية دعم البعثة المتكاملة للقوة المشتركة بإنشاء مكتب لتقديم الدعم اللوجستي والتكتيكي والتشغيلي في الشهر المقبل.

فيما يتعلق بالجهود المبذولة حاليا لزيادة الدعم للقوة المشتركة من خلال استخدام الشركات الخاصة، فإن التأخير لمدة 11 شهرا في تنفيذ الترتيب الجديد هو في حد ذاته يدل على مواطن القصور التي ينطوي عليها حتما هذا الترتيب. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الإضافي من المحتمل ألا يمثل سوى جزءا من كل ما ستحتاجه القوة المشتركة.

وكان من الممكن استخدام الأموال المدرجة في الميزانية المخصصة للشركات الخاصة في إيصال الإمدادات على نحو أفضل في تجهيز القوة المشتركة على المستوى اللوجستي حتى تتمكن من تنفيذ عمليات تسليمها الخاصة بالتموين.

وهذه الحقائق تحتم أيضا إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بتكرار نشوب النزاعات القبلية، فإن إنشاء برنامج مشترك بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة سيسهم إسهاما كبيرا في معالجة أسبابها الجذرية ومنع تكرارها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج كلها أمور ستعزز بلا شك الجهود الأمنية الإقليمية الجماعية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى جعل القوة المشتركة لبلدان الساحل الخمسة تعتمد على نفسها.

وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، فإن دعمها لأولويات بوركينا فاسو في مجال بناء السلام في عام 2020 جدير بالثناء. ونشجع على اتباع نفس النموذج في بقية بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالتنسيق الكامل مع البلدان المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تعمل مع القوة المشتركة في مجال التعاون المدني والعسكري من خلال مشاريع سريعة الأثر لبناء علاقات وثيقة مع السكان المحليين.

ويمكن للجنة أيضا أن تدعم مشروع التنمية الإقليمية المتكاملة بين بلديات بوركينا فاسو في الساحل وتمبكتو في مالي وتيلابيري في النيجر - وهي موطن لـ 5,5 مليون نسمة. وقد تم التخطيط له ليجري تنفيذه في مدة عام واحد وتمويله ويموله الاتحاد الأفريقي بمبلغ مليار فرنك أفريقي.

في الختام، حان الوقت لتقييم استراتيجيات التدخل وتكييفها. والكرة الآن في ملعب مجلس الأمن الذي يجب أن يغتنم هذه الفرصة لمواصلة دعم منطقة الساحل طوال هذه المرحلة الحرجة في مكافحة الإرهاب.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم النيرة من مختلف وجهات النظر.

لا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل وفقدان الحيز الإنساني. ولا بد من معالجة هذه الأزمات ومنع انتشارها إلى البلدان المجاورة.

كذلك فإن وفاة الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي إتينو قد أبرزت الروابط العديدة عبر الحدود في المنطقة، وكذلك الخسارة الأخيرة في صفوف جنود النيجر التي وقعت بالقرب من الحدود مع مالي. ندعو لهم بالرحمة، ونعرب عن تعازينا لتشاد والنيجر وأشد المتضررين.

نشعر بالتشجيع للتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب. إن الاستجابة الإقليمية للتحديات الإقليمية من جانب القوة المشتركة، جديرة باهتمامنا ودعمنا. ونحن ندرك الحاجة إلى زيادة القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة. والنرويج مستعدة لمناقشة كيفية القيام بذلك، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة وإجراءات مجلس الأمن. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التساؤلات، بما في ذلك الخيارات المتاحة للتغلب على التحديات التشغيلية واللوجستية التي نشهدها اليوم، وما هي أفضل آليات الدعم لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتصدي لها.

إن النرويج منزعة من الهجمات المبلّغ عنها ضد المدنيين والتي يرتكبها أفراد القوة المشتركة، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، نشيد بالأمثلة الأخيرة حيث فُصل الجناة من مناصبهم أو حوكموا. كما نشيد بتنفيذ القوة المشتركة لإطار الامتثال لمنع الضرر الذي يلحق بالمدنيين. ونأمل في أننا لم نشهد سوى بداية هذه الجهود. أريد أن أكون واضحاً: إن أي جهد دولي للدعم تشارك فيه الأمم المتحدة سيتوقف بصفة خاصة على سلوك يتماشى تماماً مع سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

ونسلم بأن القوة المشتركة تعمل في سياق ينطوي على تحديات. غير أنه يجب توقع الكفاءة المهنية وحماية المدنيين في تقيد صارم بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال في النزاعات المسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل النرويج دعم إطار الامتثال الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو يتسم بالخبرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة وجود الشرطة من شأنها أن تساعد. ويجب أيضاً أن يتوقع من القوة أن تفي بخطة المرأة والسلام والأمن. وينبغي استمرار الاهتمام الإيجابي الذي توليه الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لبلدان الساحل بالدور الذي تقوم به المرأة في المناصب القيادية.

ولا يمكن للحلول العسكرية وحدها أن تحول النزاعات إلى سلام. فالتدابير الأمنية يجب استكمالها بفهم الأسباب الجذرية ومعالجتها - سواء كانت نتيجة الافتقار إلى التنمية أو عدم تكافؤ الفرص أو التأثير بتغيير المناخ. وينبغي أن نواصل تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في ذلك الصدد. ولا تقتصر المعركة على مواجهة التطرف العنيف فحسب، بل تشمل أيضاً كسب ثقة السكان المدنيين من خلال الحكم الشامل للجميع. وكانت هذه إحدى الرسائل الرئيسية التي بعث بها تقرير صدر مؤخراً عن الائتلاف الشعبي المعني بمنطقة الساحل. ويسمونها "ركائز الشعب" الأربع، وهي، أولاً، إعطاء الأولوية

لحماية المدنيين؛ ثانياً، وضع استراتيجية سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة؛ ثالثاً، الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية؛ ورابعاً، مكافحة الإفلات من العقاب.

وأخيراً، يسعدني أن ألاحظ تزايد الاعتراف بهذه العلامات - فقد ركز مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي انعقد في نجامينا على الزيادة الكبيرة في الأنشطة على الصعيدين المدني والسياسي، كما تتضمن خريطة الطريق للتحالف من أجل الساحل ركائز تتعلق بالتنمية وعودة الدولة والخدمات الأساسية، مثل المدارس والعيادات الصحية. ففي نهاية المطاف، هذه هي الأمور التي تشغل الناس في حياتهم اليومية.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينغينا

[الأصل: بالروسية]

أود في البداية أن أقول إننا نأسف لشكل هذه الجلسة. فبالنظر للاتجاه الإيجابي الذي اتخذته الجائحة في نيويورك، حان الوقت لكي يعود مجلس الأمن إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي، مع احترام التباعد الاجتماعي والمتطلبات الأخرى المتصلة بالصحة. هذا علاوة على أن قاعة مجلس الأمن مجهزة لتلبية جميع هذه المتطلبات.

ونشكر وكيل الأمين العام جان بيير لأكروا على إطلاعنا على التطورات في المنطقة، كما نتوجه بالشكر إلى العميد أومارو ناماتا غازاما، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيد محمد فتحي أحمد إدريس، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً للجنة بناء السلام، على ما قدموه من معلومات. ونرحب بمشاركة وزير الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشابيين بالخارج في جمهورية تشاد في هذه الجلسة.

ونتفق روسيا مع التقييمات التي أجريت اليوم والتي بينت أن الحالة في منطقة الساحل لم تقتصر على عدم التحسن، بل تدهورت إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد اشتعلت جذوة النشاط الإرهابي مجدداً، بينما اتسع نطاق النزاعات العرقية والطائفية. وكان لكل ذلك أثر سلبي للغاية على الحالة الأمنية. فقد قتل الإرهابيون عشرات الأفراد العسكريين ومئات المدنيين. والإحصاءات مفعجة حقاً.

ولا تزال الحالة الإنسانية في تدهور. فقد ازداد عدد اللاجئين والمشردين داخلياً. ووصلت التحديات التي تواجه الأمن الغذائي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وكل هذا يتطلب من دول المنطقة أن تتخذ تدابير تشد الحاجة إليها لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتعزيز مؤسسات الدولة وحماية حقوق الإنسان. وإلا فإنها ستهدد ظروف أكثر ملاءمة لتغذية نزعة التطرف لدى السكان، بمن فيهم الشباب.

ونؤيد الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سبيل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد أصبحت عنصراً مهماً في الأمن الإقليمي. ونشيد بنجاح عدة عمليات لمكافحة الإرهاب نفذتها القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وثمة حاجة إلى زيادة تنسيق الإجراءات، سواء داخل القوة المشتركة أو مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من أشكال الوجود العسكري في المنطقة.

ومن الواضح أن تفعيل الكامل للقوة المشتركة يتوقف على عاملين مهمين هما: كفالة تمويل مستقر يمكن التنبؤ به وتوفير الدعم اللازم في مجال النقل واللوجستيات. وفي ذلك الصدد، نؤيد المساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، تمثيلاً مع ولايتها بموجب القرار 2531 (2020). ويتوخى القرار آليات مرنة لتحسين البعثة، ونأمل أن توضع موضع التنفيذ قريباً.

وننظر إلى المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التفاعل بين القوة المشتركة والأمم المتحدة نظرة إيجابية. ونحن على استعداد للنظر في المقترحات ذات الصلة، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بإنشاء شعبة خاصة مثل مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. ونرى أن الخبرة البناءة التي شهدناها في تقديم الدعم

التقني واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يمكن تكييفها وتطبيقها على منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

وبوجه عام، نحن مقتنعون بأن اتخاذ المزيد من الخطوات المنسقة الرامية إلى مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الكبرى يكتسي أهمية بالغة ويجب أن يتخذها الأفارقة والمجتمع الدولي. ونأمل أن تؤدي فكرة نشر قوات احتياطية أفريقية في منطقة الساحل، التي يعمل الاتحاد الأفريقي على تطويرها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، ثمارها قريباً.

وتتابع روسيا عن كثب التطورات في المنطقة. ونقدم المساعدة العسكرية والتقنية إلى عدد من البلدان وندريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ونعزز الاستمرار في عملنا ذلك.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

أشكر جميع مقدمي الإحاطات الحاضرين هنا اليوم. إن رؤاهم تساعدنا على إعطاء صورة أكمل عن التحديات التي تواجهها منطقة الساحل.

وفي الأشهر الستة الماضية، شهدنا عددا متزايدا من الهجمات في النيجر، وتسلسل انعدام الأمن إلى جنوب مالي، وتجدد الهجمات على قرى في بوركينا فاسو. ويُقتل المدنيون ويُهجرون ويُحرمون من التعليم بسبب إغلاق المدارس، فضلا عن مواجهة خطر المجاعة المتزايدة.

ونسلم بجهود الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة. ونرحب على وجه الخصوص بالتزامها، من خلال خريطة طريق الائتلاف المعني بمنطقة الساحل، بإعادة تركيز الاهتمام على الحكم والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري خالص لعدم الاستقرار في منطقة الساحل.

ويتضح ذلك في تشاد، حيث أدت وفاة الرئيس إدريس ديبي أيتنو إلى إنشاء مجلس عسكري انتقالي. ونحث المجلس الانتقالي على الانتقال السلمي في الوقت المناسب إلى الحكم المدني والدستوري، بما ينطوي عليه ذلك من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون 18 شهرا.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها القوة المشتركة لتحسين التنسيق مع غيرها من القوات في الميدان وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية. ويشهد نشر قواتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشكل مباشر أثر التنسيق المدني والعسكري الفعال، بما في ذلك الحوار مع المجتمعات المحلية بشأن احتياجاتها من الحماية وشواغلها الأمنية.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد بعث الإجراء السريع الذي اتخذته القوة المشتركة والسلطات النشادية والنيجرية مباشرة عقب الادعاءات الأخيرة في النيجر برسالة واضحة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحث القوة المشتركة والسلطات الوطنية ذات الصلة على الوفاء بالتزاماتها بضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وتشكل القوة المشتركة جزءا أساسيا من الحل اللازم لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. غير أنها جزء واحد فقط من الحل. وكما توضح خريطة الطريق التي وضعها الائتلاف المعني بمنطقة الساحل، يجب أن تكون التدخلات الأمنية جزءا من جهد سياسي متضافر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويتعين على حكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تلبي، بدعم من المجتمع الدولي، احتياجات الحكم والتنمية المستدامة، إذا أريد للإجراءات العسكرية أن يكون لها أثر دائم.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لأكروا والعميد ناماتا غازاما والسفير إدريس ووزير الدولة للشؤون الخارجية داود على إحاطاتهم اليوم.

في المستهل، وعلى غرار أعضاء مجلس الأمن الآخرين، نعرب عن قلقنا إزاء زيادة التطرف العنيف والهجمات الإرهابية والعنف الطائفي في جميع أنحاء منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح المدنيون أكثر عرضة للخطر مع تفاقم تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وكما سمع أعضاء مجلس الأمن، فقد شهد عام 2021 بالفعل مقتل ما لا يقل عن 300 مدني في هجمات ونزوح ما يقرب من 2,2 مليون شخص داخليا في منطقة الساحل. إننا نشعر بالحزن لوفاة هؤلاء الأبرياء.

وتلك الاتجاهات المزعجة هي السبب في أنه يجب علينا أن نواصل نهجنا الجاد والمستدام تجاه المنطقة. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - المكون المدني والقوة المشتركة على السواء - جزء حاسم من ذلك الحل. ومن الأهمية بمكان أيضا استمرار التنسيق فيما بين الحكومات في المنطقة. ونرحب بإنشاء منسق الأمم المتحدة الخاص للتنمية في منطقة الساحل، الذي يكمل الجهود الجارية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمؤسسات الأفريقية الأخرى.

والولايات المتحدة، من جانبها، شريك مخلص في المنطقة. فلمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحدها، نوفر، المعدات والتدريب والدعم الاستشاري لسد الثغرات الحرجة في القدرات على أساس ثنائي. وقد التزمت الولايات المتحدة منذ عام 2017 بتقديم أكثر من 588 مليون دولار كمساعدات أمنية وغيرها من أشكال الدعم لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بغية مكافحة التطرف العنيف.

وبالنظر إلى جميع الآليات القائمة، فإن الصندوق الاستئماني الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدعم الثنائي للقوة المشتركة هما النهج الصحيح لمعالجة الشواغل الأمنية لمنطقة الساحل. ولكن، من أجل إنجاح ذلك، يجب على جميع الشركاء الوفاء بتعهداتهم للقوة المشتركة ودعم جيوش المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تمد القوة المشتركة بالقوات. ونعتقد أن أموال حفظ السلام التي تقيمها الأمم المتحدة ليست مصدرا مجديا لتمويل القوة المشتركة. وليس الإذن بالفصل السابع للقوة المشتركة بالمناسب ولا المثالي لمساعدتها على إنجاز مهمتها.

فإلى جانب الاستجابة الأمنية، نحتاج كذلك إلى معالجة مسألة الحوكمة في المنطقة. وكما قال وزير الخارجية بليكن في ملاحظاته أمام مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في شباط/فبراير، فإن العمل التكتيكي لمكافحة الإرهاب ضروري، ولكنه وحده غير كاف. كما إن عدم الاستقرار والعنف من أعراض أزمة شرعية الدولة. فالاستقرار يأتي من توفير الفرص الاقتصادية وحماية سيادة القانون وإشراك المجتمعات في القرارات التي تؤثر عليها. ومن أجل المساعدة في هذه الشواغل، قدمت حكومة الولايات المتحدة أكثر من بليون دولار في مجالات الصحة والتنمية والأمن والمساعدة الإنسانية لدعم منطقة الساحل.

ولكن الاستقرار يتطلب أكثر من ذلك. إنه يتطلب العدالة والمساءلة، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن والدفاع. كما يتطلب تلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي والجسدي. وعلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزام بالتنفيذ الكامل لإطارها الخاص بالامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فيجب أن تبرهن على التزامها بحماية المدنيين في المنطقة بشكل واضح. وتحقيقا لذلك، نرحب بالخطوة الأخيرة التي قامت بها حكومة موريتانيا لاستكمال محاكمتين في قضيتي انتهاك مزعوم. ونتطلع إلى إجراء تحقيق في الوقت المناسب وموثوق به وحل جميع القضايا المعلقة.

وفي تشاد، نؤيد بقوة جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التعامل مع السلطات الانتقالية من أجل انتقال سلمي في الوقت المناسب وقيادة مدنية إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا.

وفي مالي، نرحب بخطة الحكومة الانتقالية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في شباط/فبراير 2022. ونحث الحكومة الانتقالية في مالي على كفالة عمليات شاملة وشفافة في التحضير لانتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للنساء والشباب.

وفي النيجر، نشيد بانتقال الحكومة مؤخرا ونهني الرئيس على تنصيبه.

وبالنسبة لتشاد ومالي وبقية المنطقة، فإن الحكومات المنتخبة التمثيلية هي أفضل طريق للمضي قدما. فالديمقراطية تؤدي إلى الحكم الرشيد؛ والحكم الرشيد يؤدي إلى الاستقرار؛ والاستقرار سيؤدي إلى السلام والازدهار للجميع.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

نشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جون بيري لأكروا، على إحاطته الشاملة، وكذلك العميد عمرو ناماتا، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسفير محمد فتحي أحمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على مساهمتهما. وكذلك نرحب بمعالي السيد عمر بن داود، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي وشؤون التشاديين خارج جمهورية تشاد، في هذه الجلسة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية يساورنا القلق، على الرغم من إحراز بعض التقدم المشجع في المجال السياسي، إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، لا سيما على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، فضلا عن الهجمات الأخيرة على حفظة السلام وقوات الدفاع والأمن.

فقد قتل ما لا يقل عن 300 شخص، بمن فيهم حفظة السلام، في ثلاثة هجمات إرهابية كبرى حتى الآن في عام 2021. ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في إدانة أعمال العنف الوحشية تلك، بما في ذلك الأعمال التي أدت إلى وفاة رئيس تشاد الراحل والمؤامرة الفاشلة لاغتيال رئيس النيجر. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الأخيرة في تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي. فيجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وعلى هذه الخلفية، نعيد التأكيد على أهمية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في صون السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ومن الملح أن تضاعف بلدان الساحل والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنع النزاعات القبلية. ونعتقد أنه لا يمكن للقوة المشتركة التصدي للتحديات الهائلة التي تنتظرها ما لم تتلق ما يكفي من موارد ومساعدة. ولذلك، نؤيد مبادرات الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن وفرنسا بشأن إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، نؤكد على الحاجة الملحة لتوفير حماية أفضل لحفظة السلام وضمان سلامتهم، فضلا عن الدعوة إلى وقف فوري لاستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ضد المدنيين وحفظة السلام وقوات الدفاع والأمن.

وعلى الصعيد الإنساني، تؤدي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشار الهجمات الإرهابية وتصادم النزاعات واستغلال الموارد الطبيعية، في جملة أمور، إلى تفاقم الظروف الإنسانية المزرية في المنطقة. فالتقديرات في عام 2021 تشير إلى أن 29 مليون من سكان الساحل بحاجة إلى المساعدة والحماية. ويواجه ما يقرب من 6,8 ملايين شخص تهديدات بانعدام الأمن الغذائي والمجاعة، في حين أجبر 2,3 ملايين شخص على مغادرة منازلهم وأصبح ما يقرب من 900 000 شخص لاجئين. وفي ذلك السياق، ندعو إلى تقديم المزيد من المعونة الحيوية لبلدان الساحل للتعامل مع تلك الأزمات الإنسانية، ولا سيما جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن تحتاج بلدان المنطقة إلى 3,7 بلايين دولار لخطتهم للاستجابة لعام 2021.

أما بالنسبة لأطراف النزاعات، فيجب عليها أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للناس في منطقة

الساحل. ومن الضروري توفير ممر آمن وسلس للمساعدات الإنسانية على طول حدود بلدان الساحل وضمان الخدمات الأساسية للمحتاجين.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تتخذ منطقة الساحل نهجا متسقا ومتكاملا إزاء المسائل الأمنية والإنسانية، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار والتحديات الاجتماعية والإنمائية في منطقة الساحل. ونكرر دعوتنا إلى زيادة التركيز على الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة وإشراك النساء والشباب في ذلك الصدد.

أخيرا وليس آخرا، نرحب بجهود وإسهامات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في التعاون مع القوة المشتركة للتصدي للتحديات التي ذكرتها وتعزيز السلام الأمن والاستقرار في المنطقة.

المرفق السادس عشر

بيان وزير الدولة التشادي للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج، عمر بن داود

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأن أشكرها على عقد هذه الجلسة بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

كما أود أن أشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والعميد عمرو ناماتا، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسفير محمد فتحي أحمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الممتازة بشأن الحالة المتعلقة بالقوة المشتركة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بصفة عامة.

كما ذكر المتحدثون السابقون، حققت القوة المشتركة، التي أنشأها رؤساء دول المجموعة الخماسية في عام 2017، بعض النجاحات الكبيرة والجديرة بالثناء على الرغم من التحديات المتعددة التي لا تزال تواجهها. فعلى سبيل المثال، نفذت القوة منذ عام 2020 عدة عمليات في منطقة التوقيت الوسطى - بؤرة الهجمات الإرهابية - بالاشتراك مع الشركاء في عملية بارخان، وحققت نتائج مرضية.

ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق الشديد. ولا تزال الهجمات الإرهابية تغرق القوات المسلحة الوطنية والسكان المدنيين في الحداد. وأسفرت الهجمات التي وقعت في بوركينا فاسو ومالي والنيجر عن مقتل أكثر من 400 شخص منذ آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، تشهد الدينامية الأمنية دون الإقليمية تطورات تزيد من تفاقم السياق الأمني الخطير والمعد أصلاً في منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أتعلم إلى رحيل المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا. لقد أمر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، هؤلاء المرتزقة والمقاتلين من جميع الأنواع بمغادرة ليبيا دون اتخاذ تدابير كافية لنزع السلاح والدعم. وقد عرّض ذلك البلدان المجاورة لخطر الاحتكاك بهؤلاء المرتزقة وبأطنان الأسلحة الثقيلة، فضلاً عن المعدات العسكرية المتطورة التي بحوزتهم.

وما حدث بالفعل في تشاد بسبب توغل المرتزقة فيها من ليبيا، وأسفر عن مقتل المارشال الراحل إدريس ديبي إتنو أثناء القتال في 20 نيسان/أبريل، هو خير مثال على ما يمكن أن يحدث في أي مكان في منطقة الساحل إذا لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير مصاحبة كافية على وجه السرعة، ولا سيما من جانب مجلس الأمن. كما يظهر ذلك مدى هشاشة الوضع في منطقة الساحل.

إن رحيل المرتزقة من ليبيا يشكل خطراً على بلداننا يتمثل في مزيد من التدهور، الأمر الذي قد يقضي على المكاسب التي تحققت ويدفع المنطقة دون الإقليمية إلى العودة إلى العنف الذي يصعب السيطرة عليه. وسيلحق المزيد من النزاعات في المنطقة دون الإقليمية ضرراً بأفريقيا ككل.

ومن أجل الحيولة دون أن تصبح القارة الأفريقية ساحة معارك وقاعدة خلفية للحركة الإرهابية الدولية، بات من الضروري السيطرة على الوضع وهزيمة الإرهابيين في منطقة الساحل. وهذا ممكن، والقوة

المشتركة للمجموعة الخماسية هي إحدى الأدوات المتاحة لنا في تلك المعركة. يمكننا القضاء على التهديد الإرهابي في منطقة الساحل، من خلال تعزيز قدرات القوة المشتركة، وتهيئة الظروف للاستقرار والتنمية المتناغمة والمستدامة في المنطقة لصالح أفريقيا بأسرها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال القوة المشتركة تواجه تحديات تتصل بالتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به، مما يعوق تشغيلها بالكامل، ويؤثر بذلك على معنويات القوات، كما أشار الأمين العام ببلاغة في تقريره (S/2021/442). وصحيح أن القوة المشتركة استفادت من دعم شركائها في إطار الدعم المتعدد الأطراف للقوة والجيش الوطنية لدول المجموعة الخماسية. وصحيح أيضاً، للأسف، أن هذا الدعم لا يزال غير مؤكد، وإن كان أساسياً. إن تبلور التبرعات التي تعهد بها شركاؤنا بطيء، مما يعني أن تلبية احتياجات القوة أبعد ما يكون عن التحقق في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة في إطار الترتيب الفني، مع أنه يشكل إسهاماً كبيراً في القوة، لا يزال تنفيذه الكامل يعاني بسبب صعوبات كبيرة، بما في ذلك تكلفة نقل المواد الاستهلاكية إلى الكتائب الموجودة في الميدان، حيث أن القوة المشتركة لا تملك وسائلها اللوجستية الخاصة للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، ونظراً لمحدودية طبيعة الدعم المقدم من البعثة فإنه لا يغطي جميع الاحتياجات الأساسية للكتائب في مختلف المناطق الزمنية. فنادراً ما تلبى طلبات كتائب معينة في المنطقة الشرقية، على سبيل المثال، بسبب القيود المختلفة المرتبطة بطبيعة هذا الدعم.

ونظراً للقيود الرئيسية التي تفرضها الآليات القائمة لدعم القوة المشتركة، يبقى الخيار الأنسب والأكثر فعالية هو إنشاء مكتب للدعم اللوجستي والتشغيلي تموله مساهمات إلزامية من الدول الأعضاء. ومن شأن مكتب الدعم أن يمكن القوة المشتركة من أن تحل بشكل نهائي مسألة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به حتى تتمكن من تركيز اهتمامها الكامل على مكافحة الإرهاب من أجل استعادة الأمن والاستقرار والسلام وتهيئة الظروف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي تمس الحاجة إليها في المنطقة.

وبطبيعة الحال، ستواصل القوة المشتركة السعي إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفقاً لإطار الامتثال وسياسة العناية الواجبة. وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فقد أحرز تقدم كبير في مجال التنفيذ في هذا الصدد. ولا تزال الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لإطار الامتثال، ولن تدخر جهداً في زيادة تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين وإدماج القضايا الجنسانية في أعمال القوة المشتركة بصفة خاصة والمجموعة الخماسية عموماً.

إننا في منعطف محوري. وللأسف فإن تساؤلات شركائنا وترددهم ومراوغتهم لن تؤدي إلا إلى منح الإرهابيين فترة راحة وإلى تقويتهم، إذ يتابعون ويلاحظون عدم اتخاذ إجراءات. وهذا سيثجع الإرهابيين على الاعتقاد بأن جهود الدول والمجتمع الدولي تخفق في القضاء على هذه الآفة. وسيستغل الإرهابيون أي ثغرات في صفوف المجتمع الدولي وسيعززون قوتهم بشتى أنواع المجندين الجدد، بما في ذلك من المنظمات الإجرامية والإرهابيين الفارين من أماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الهجمات الإرهابية يدل على قدرة الإرهابيين على الصمود وقدرتهم على أخذ زمام المبادرة في مواجهة أدنى ضعف أو غياب أو تقاعس من جانب الدول وشركائها. وفي ذلك

الكفاح، يتطلب الأمن الدائم الهزيمة العسكرية للجماعة الإرهابية الأساسية من أجل استعادة الأمن. فمن دون هزيمة الإرهابيين، لن يكون لأي عمل غير عسكري آخر الأثر المنشود.

والقوة المشتركة مستعدة لتحقيق ذلك الهدف، الذي يتوقعه منها سكان ودول المنطقة والمجتمع الدولي. إنها ببساطة تحتاج إلى دعم كبير. والخيار الوحيد لتقديم الدعم الذي تحتاج إليه هو من خلال إنشاء مكتب دعم يمول من مساهمات إلزامية من الدول الأعضاء.

بالطبع، لا يوجد حل عسكري بحت لأزمة الساحل. وهناك أيضا عنصر التنمية الذي يشكل الدعامة الأخرى للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويجب التعجيل بتنفيذه. ومنذ إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وضعت استراتيجية للتنمية والأمن تقوم على أربعة محاور استراتيجية، هي الدفاع والأمن، والحوكمة، والبنية التحتية والقدرة على الصمود، والتنمية البشرية. وتقسم هذه المحاور إلى برنامج استثماري ذي أولوية.

وبغية التعجيل بتنفيذ استراتيجية التنمية والأمن، اعتمدت المجموعة الخماسية أيضا إطارا متكاملًا للعمل ذي الأولوية، يتمثل هدفه في التمكين من تحديد إجراءات سريعة وواقعية وقابلة للقياس ومرنة يتعين القيام بها على جبهتي الأمن والتنمية في المناطق الهشة ذات الأولوية ثم توسيع نطاقها لتشمل المجال الإنساني والحوكمة والمصالحة.

وهذا يعني أن المجموعة الخماسية لديها مجموعة شاملة من المشاريع والبرامج والإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، التي حددتها دولنا استنادا إلى واقعنا على الأرض، بهدف انتشار منطقة الساحل من حالة الأزمة الحالية والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية التي تسهم في ذلك. وكل ما تقتدر إليه مجموعة دول الساحل الخمسة هو الوسيلة اللازمة للاضطلاع بأنشطتها الأمنية والإنمائية، أي الدعم الدولي الشامل والمستدام لتحقيق أهدافها، لما فيه صالح أفريقيا والبشرية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تهنئتي الحارة وشكري لرئيس مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة. ولا شك أنه سيتعين علينا مواصلة هذه التبادلات من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كل منا.